

تعلم شركة ولاء للتأمين التعاوني عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع شركة متلايف والمجموعة الأمريكية الدولية والبنك العربي الوطني للتأمين التعاوني ("شركة متلايف إيه أي جي العربي") وعن نيته المؤكدة لتقديم عرض مبادلة أسهم لشراء كامل أسهم مساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي

١. المقدمة

إشارة إلى إعلان شركة ولاء للتأمين التعاوني ("شركة ولاء للتأمين") على موقع تداول بتاريخ ١٥/١٠/١٤٤٤هـ الموافق ٢٠١٩/٠٦/١٨م بشأن توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة متلايف والمجموعة الأمريكية الدولية والبنك العربي الوطني للتأمين التعاوني ("شركة متلايف إيه أي جي العربي") لتقييم جدوى صفقة الاندماج المحتملة بين الشركتين، تُعلن شركة ولاء للتأمين عن توقيعها اتفاقية اندماج ملزمة مع شركة متلايف إيه أي جي العربي بتاريخ ٣٠/١٠/١٤٤٠هـ الموافق ٢٩/٠٩/٢٠١٩م ("الاتفاقية" و/أو "اتفاقية الاندماج") سعياً لشراء كامل أسهم مساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي من خلال تقديم عرض مبادلة أسهم دون تسديد مقابل نقدي، على أن تتم عملية المبادلة عبر زيادة رأس مال شركة ولاء للتأمين عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة لمساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي ("الصفقة" و/أو "صفقة الاندماج").

في حال تمت الموافقة على صفقة الاندماج من قبل كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن قبل الجمعية العامة غير العادية لكلتا الشركتين، ستقوم شركة ولاء للتأمين بإصدار عدد (١١,٨٣٩,٧٠٦) سهم عادي جديد بقيمة إسمية قدرها (١٠) ريال سعودي للسهم الواحد ("الأسهم الجديدة") مقابل شراء كامل الأسهم المصدرة في شركة متلايف إيه أي جي العربي بقيمة اسمية إجمالية قدرها (١١٨,٣٩٧,٠٦٠) ريال سعودي، أي أنه سيتم إصدار (٠,٦٥٧٧٦١٤٤٤٤٤٤٤٤) سهم في شركة ولاء للتأمين مقابل كل سهم واحد (١) في شركة متلايف إيه أي جي العربي ("معامل المبادلة").

ستصدر الأسهم الجديدة من خلال زيادة رأس مال شركة ولاء للتأمين من (٥٢٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي الى (٦٤٦,٣٩٧,٠٦٠) ريال سعودي عبر وزيادة عدد الأسهم من (٥٢,٨٠٠,٠٠٠) سهم الى (٦٤,٦٣٩,٧٠٦) سهم عادي ("زيادة رأس المال")، بحيث ستبلغ نسبة ما سيملكه مساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي ١٨,٣٢% من رأس مال شركة ولاء للتأمين بعد الزيادة، وستنخفض نسبة ملكية المساهمين الحاليين في شركة ولاء للتأمين من ١٠٠% لتصبح ٨١,٦٨%.

وحيث أنه قد تم استيفاء الشروط اللازمة لإعلان النية المؤكدة وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج، وبناءً على الفقرة (هـ) من المادة (١٧) من لائحة الاندماج والاستحواذ، تعلن شركة ولاء للتأمين عن نيته المؤكدة لتقديم عرض لمساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي والاستمرار بالصفقة، وتؤكد كما في تاريخ هذا الإعلان على ما يلي:

- أ. أنه لا يوجد أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة ولاء للتأمين فيما يتعلق بالصفقة.
- ب. أن شركة ولاء للتأمين التعاوني لا تملك أية أسهم في شركة متلايف إيه أي جي العربي، كما ولا تملك شركة ولاء للتأمين خيار شراء أي أسهم في شركة متلايف إيه أي جي العربي.
- ت. أن شركة ولاء للتأمين التعاوني لم تحصل على أي التزام غير قابل للإلغاء من قبل أي طرف للتصويت بالموافقة على الصفقة في الجمعية العامة غير العادية ذات الصلة.

ث. أنه لا يوجد أي ترتيبات تعويض تشمل شركة ولاء للتأمين أو شركة متلايف أيه أي جي العربي أو أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة متلايف أيه أي جي العربي فيما يتعلق بأسهم شركة متلايف أيه أي جي العربي.

ج. أن المستشار المالي لشركة ولاء للتأمين (شركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال") غير ملزم بتقديم تأكيد يفيد بتوافر الموارد الكافية لدى شركة ولاء للتأمين لإتمام الصفقة، وذلك نظراً لأنه لن يتم سداد قيمة الصفقة أو أي جزء منها بشكل نقدي.

عملاً بأحكام اتفاقية الاندماج الموقعة بين الشركتين، ستتم الصفقة عن طريق دمج شركة متلايف أيه أي جي العربي مع شركة ولاء للتأمين وسيتم نقل جميع أصول والتزامات شركة متلايف أيه أي جي العربي إلى شركة ولاء للتأمين التي ستستمر بالوجود وستصبح الشركة الدامجة. وتعد الإشارة إلى "الشركة الدامجة" في هذا الإعلان إلى شركة ولاء للتأمين بعد إكمال صفقة الاندماج. أما شركة متلايف أيه أي جي العربي، فسيتم إلغاء إدراج أسهمها بعد نفاذ صفقة الاندماج، وستنقضي وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (1) من الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من لائحة الاندماج والاستحواذ وسيتم شطب سجلها التجاري لدى وزارة التجارة والاستثمار بعد الانتهاء من فترة اعتراض الدائنين وفقاً لأحكام المادة (١٩٣) من نظام الشركات. وبعد إتمام صفقة الاندماج، سيملك مساهمي شركة ولاء للتأمين الحاليين ما نسبته ٨١,٦٨% من رأس مال الشركة الدامجة، وسيملك مساهمي شركة متلايف أيه أي جي العربي ما نسبته ١٨,٣٢% من رأس مال الشركة الدامجة.

يعتبر مجلس إدارة شركة ولاء للتأمين أن شروط وأحكام صفقة الاندماج عادلة ومعقولة وقد تلقت شركة ولاء للتأمين رأي من شركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال" (بصفقتها المستشار المالي لشركة ولاء للتأمين فيما يتعلق بصفقة الاندماج) يفيد بذلك، مع الإشارة إلى أن شركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال" قد قامت عند تقديمها لهذا الرأي بالأخذ في الاعتبار التقديرات التجارية لمجلس إدارة شركة ولاء للتأمين في هذا الشأن.

يعتقد مجلس إدارة شركة ولاء للتأمين، بعد بذل العناية اللازمة كما يروونه مناسباً في ظل الظروف، أن صفقة الاندماج تصب في مصلحة المساهمين في شركة ولاء للتأمين بحيث أنها تعد خطوة ايجابية للاستحواذ على حصة سوقية أكبر مما يعزز من وضع الشركة الدامجة التنافسي والإسهام في تعزيز موقعها في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية وتحقيق استراتيجيتها في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح. بعد الاندماج، ستعمل الشركة الدامجة على الاستفادة من الخبرات لدى الشركتين لغرض التأكد من حصول المساهمين والعملاء على أكبر قدر من المنفعة نتيجة صفقة الاندماج، ويجدر الذكر أن كلا الشركتين ستستمر باستخدام اسمها وعلامتها التجارية إلى أن تصبح صفقة الاندماج نافذة، على أن يتم اعتماد اسم "شركة ولاء للتأمين التعاوني" للشركة الدامجة بعد نفاذ الصفقة.

وتجدر الإشارة أيضاً أن صفقة الاندماج لا تنطوي على وجود أطراف ذي علاقة، كما أنه لن يكون هناك تغيير في أعمال الشركتين فيما يتعلق بالعملاء نتيجة لهذا الإعلان، وستستمر كل شركة بالعمل بشكل مستقل واعتيادي إلى حين نفاذ صفقة الاندماج. وقد تم الاتفاق بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة الدامجة من 10 أعضاء إلى 11 عضو بعد إتمام صفقة الاندماج، أي أنه سيتسمر مجلس إدارة شركة ولاء للتأمين بنفس تشكيله الحالي في الشركة الدامجة إلى أن يتم زيادة عضو واحد يتم تعيينه عند عقد جمعية عامة بعد اتمام الصفقة. كما سيستمر أعضاء الإدارة التنفيذية لشركة ولاء

بمناصبهم بالشركة الدامجة، وتحديدًا الاستاذ جونسون فارغس بصفته الرئيس التنفيذي للشركة الدامجة والسيد مهند محمود الدسوقي بصفته المدير المالي للشركة الدامجة.

٢. شروط الصفقة والموافقات النظامية

تتطلب صفقة الاندماج الحصول على موافقات نظامية من بعض الجهات الحكومية على الشكل التالي:

١. موافقة أو عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على إتمام صفقة الاندماج؛
٢. موافقة أو عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي على إتمام صفقة الاندماج؛
٣. موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس مال شركة ولاء للتأمين عبر إصدار الأسهم الجديدة لمساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي لغرض تنفيذ صفقة الاندماج، بما فيها الموافقة على نشر مستند العرض وتعميم المساهمين، ذلك بما يتوافق مع أحكام لائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة من هيئة السوق المالية؛ و
٤. موافقة شركة السوق المالية السعودية (تداول) على طلب إدراج الأسهم الجديدة لشركة ولاء للتأمين وفقاً لقواعد الإدراج.

إضافةً لذلك، إن شروط إتمام صفقة الاندماج تتمثل في الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من شركة ولاء للتأمين وشركة متلايف إيه أي جي العربي وذلك على النحو التالي:

١. موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة ولاء للتأمين على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى ذات الصلة، والتي سيتم ذكرها في جدول أعمال الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة ولاء للتأمين.
٢. موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى ذات الصلة، والتي سيتم ذكرها في جدول أعمال الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة متلايف إيه أي جي العربي.

سيتم تحديد تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لكلا الشركتين بعد الانتهاء من إجراءات إعداد ونشر مستند العرض وتعميم المساهمين والحصول على الموافقات المطلوبة من قبل هيئة السوق المالية والجهات الحكومية الأخرى المختصة، وستتضمن هذه المستندات كافة المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وعملية إصدار الأسهم الجديدة لمساهمي شركة متلايف إيه أي جي العربي والمخاطر المتعلقة بذلك.

بعد نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركتين بالموافقة على صفقة الاندماج، فإنه يجب مضي فترة ثلاثين (٣٠) يوم ("فترة اعتراض الدائنين") بحيث يسمح خلالها لأي من دائني شركة متلايف إيه أي جي العربي تقديم أي اعتراض قد يكون لديهم على صفقة الاندماج، مع العلم أن الشركتين لن تصبحا شركة واحدة إلا بعد نفاذ صفقة الاندماج بشكل نهائي وذلك بعد انقضاء فترة اعتراض الدائنين التي ستبدأ بعد تاريخ نشر قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة متلايف إيه أي جي العربي بالموافقة على صفقة الاندماج.

٣. حالات فسخ إتفاقية الاندماج وترتيبات التعويض ذات العلاقة

تم الاتفاق في إتفاقية الاندماج على تحديد رسوم إنهاء بمبلغ قدره (٣,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة ملايين ريال سعودي، تمثل رسوم وتكاليف الاستشارات المالية والقانونية والإكتوارية وغيرها من المصاريف التي تكبدها كل من الشركتين لاستكمال صفقة الاندماج. يتم تسديد رسوم الإنهاء من قبل إحدى الشركتين للشركة الأخرى في أي من الحالات التالية:

١. في حال قرر مجلس إدارة أي من الشركتين عدم التوصية لمساهمي الشركة بالتصويت لصالح العرض، أو قرر سحب توصيته بهذا الخصوص أو تعديلها بشكلٍ جوهري عمّا هو محدّد في مستند العرض وفي إتفاقية الاندماج.
٢. في حال عدم القيام بالخطوات اللازمة في حدود سلطة كل من الشركتين، والتي تكون مناسبة أو مطلوبة لإنفاذ صفقة الاندماج في مهلة لا تتعدّى التاريخ الأخير للتنفيذ المتفق عليه بموجب الإتفاقية وهو ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م، عدا الخطوات التي يكون قد وافق مجلس إدارة إحدى الشركتين خطياً عدم إتخاذها من قبل مجلس إدارة الشركة الأخرى.
٣. في حال تبين أن إحدى الشركتين قد خرقت موجبها لناحية الإلتزام بعدم حثّ أو تشجيع أو مباشرة أو التماس أي مناقشات أو مفاوضات مع أي شركة أو طرف آخر فيما يتعلّق بعملية اندماج أخرى أو صفقة مماثلة، وقد أدى ذلك على سحب أو إنهاء عرض شركة ولاء للتأمين.
٤. في حال حدوث تغيير جوهري سلبي في أي من الشركتين (وهو أي ظرف أو حدث أو سلسلة ظروف أو أحداث ينتج عنها، انخفاض بنسبة ١٥% أو أكثر من إجمالي القيمة الدفترية) وعدم تمكّن الشركتين من الاتفاق على المضي قدماً بالصفقة أو عدم تمكّنها من الإتفاق على معامل مبادلة جديد بعد التفاوض.
٥. في حال قيام شركة متلايف إي آي جي العربي بأي من الأعمال التالية مخالفةً للفقرة (أ) من المادة (٣٦) من لائحة الاندماج والاستحواذ، وذلك خلال فترة عرض شركة ولاء للتأمين ودون موافقة الجمعية العامة للمساهمين في شركة متلايف إي آي جي العربي:

- إصدار أي أسهم مصرّح بها غير مصدرّة؛
- إصدار أو منح حقوق تتعلق بأي أسهم غير مصدرّة؛
- إنشاء أو السماح بإنشاء أو إصدار أي أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم أو حقوق اكتتاب أسهم؛
- بيع أو التصرف أو الاندماج، أو الموافقة على بيع أو التصرف أو الاندماج، أي أصول ذات قيمة تساوي ١٠% أو أكثر من صافي موجودات شركة متلايف إي آي جي العربي وفقاً لآخر قوائم مالية مفحوصة، أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث، سواءً عن طريق صفقة واحدة أو عدة صفقات؛
- شراء الشركة لأسهمها؛ أو
- إبرام عقود خارجة عن إطار النشاط العادي للشركة.

٦. في حال عدم إمتثال شركة متلايف إي أي جي العربي بإلتزامها تسديد ديونها الحالية أو تقديم ضمانات كافية للوفاء بالديون الأجلة تجاه أي من الدائنين الذي يعترضون على صفقة الاندماج خلال فترة الـ (٣٠) يوم لإعتراض الدائنين المنصوص عليها في المادة ١٩٣ من نظام الشركات.

٧. في حال ثبوت خرق أو عدة خروقات للضمانات المعطاة من قبل الشركتين والمبينة في إتفاقية الاندماج بناءً على المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركتين في سياق الصفقة، شرط أن تكون قيمة الضرر أو التأثير المالي الناتج عن هذا الخرق أو الخروقات لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (أربعة ملايين ريال سعودي) وشرط عدم تمكّن الشركتين من الاتفاق على معاملة مبادلة جديد للمضي قدماً بالصفقة بعد التفاوض.

بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة، ستقوم شركة ولاء بإصدار ونشر تعميم المساهمين والذي سيكون موجه لمساهمي شركة ولاء لغرض الموافقة على زيادة رأس المال لتنفيذ صفقة الاندماج، وسيضمن هذا التعميم جميع التفاصيل المتعلقة بصفقة الاندماج. كما ستقوم شركة ولاء بإصدار ونشر مستند العرض والذي سيكون موجه لمساهمي شركة متلايف إي أي جي العربي والذي سيضمن العرض الرسمي المقدم من شركة ولاء لمساهمي متلايف إي أي جي العربي. وستقوم شركة متلايف إي أي جي العربي بإصدار ونشر تعميم مجلس إدارة شركة متلايف إي أي جي العربي والذي سيكون موجه لمساهمي شركة متلايف إي أي جي العربي والذي سيضمن بشكل رئيسي رأي مجلس إدارة شركة متلايف إي أي جي العربي بخصوص العرض المقدم وصفقة الاندماج.

ستتضمن هذه المستندات المشار إليها أعلاه كافة المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وسيتم نشرها في وقت لاحق بعد الحصول على الموافقات النظامية ذات العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على مساهمي شركتي ولاء للتأمين ومتلايف إي أي جي العربي الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في المستندات المشار إليها أعلاه عند اتخاذ قرارهم بشأن صفقة الاندماج في اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان يعد بمثابة إعلان عن نية مؤكدة لتقديم عرض من قبل شركة ولاء للتأمين لمساهمي شركة متلايف إي أي جي العربي عملاً بالفقرة (هـ) من المادة (١٧) من لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، وستقوم شركة ولاء للتأمين بنشر تعميم المساهمين ومستند العرض بعد الحصول على الموافقات النظامية المطلوبة والمشار إليها أعلاه.

٤. إشعار مهم

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتبار هذا الإعلان بمثابة طرح لأي أسهم على الجمهور بما في ذلك طرح للأسهم الجديدة لشركة ولاء للتأمين التي سيتم إصدارها لمساهمي شركة متلايف إي أي جي العربي لغرض صفقة الاندماج. ولا يجوز اعتبار هذا الإعلان على أنه تعميم مساهمين أو مستند عرض.

• التوقعات المتعلقة بالأرباح:

لا يجوز اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على أنها توقعات مستقبلية تتعلق بالأرباح، كما أنه لا يجب اعتبار هذا الإعلان على أنه تأكيد بأن ربحية السهم لكل من الشركتين ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية السهم في الفترات المالية السابقة.

• التوقعات والإفادات المستقبلية:

إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بصفقة الاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل شركة ولاء للتأمين قد تكون أو تعد "إفادات مستقبلية" وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية، وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من الشركتين بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا صراحة أو ضمنا في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع لصفقة الاندماج على شركة ولاء للتأمين أو الشركة الدامجة.

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية لشركة ولاء للتأمين أو الشركة الدامجة والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا صراحة وضمنا في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة الشركتين على استيفاء شروط اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك مسموحا)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: الوضع الاقتصادي على الصعيدين العالمي والمحلي، وأسعار الأصول، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيير في الأنظمة والقوانين والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات و/أو الجهات التنظيمية) بما في ذلك التغييرات المتعلقة بمتطلبات رأس المال والضرائب (والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة التنظيم، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاستحواذ أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة الشركة الدامجة على الاستفادة فعليا من منافع التأخر المتوقعة عند تنفيذ عملية الاندماج (بما في ذلك التغييرات عدم قدرة شركة ولاء للتأمين على دمج المحافظ التجارية والوثائق التأمينية لشركة متلايف إيه أي جي العربي بنجاح عند تنفيذ الاندماج، وتكبد الشركة بعد الاندماج لتكاليف و/أو تعرضه لتأخير بشكل غير متوقع (بما في ذلك تعطيل أنظمة تقنية المعلومات والجريمة السيبرانية والاحتيال) أو الصعوبات المتعلقة بالاندماج عند تحقق عملية الاندماج. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن التنبؤ بها على العمليات المستقبلية و/أو قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا في الإفادات المستقبلية، وينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل.

كما أن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ هذا الإعلان، كما لا تقدم شركة ولاء للتأمين أو أي من مدرائها أو موظفيها أو مستشاريها أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعليا أو ضمنا في الإفادات المستقبلية، حيث تنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بتحفظ، حسبما هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. ويجب على القارئ عدم الاعتماد بشكل كبير على الإفادات المستقبلية، ولا تعتبر شركة ولاء خاضعة لأية التزام تخليها من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، عدا ما هي ملزمة بتحديثه بناءً على موجباتها القانونية أو النظامية.

للاستفسارات:

هاتف العمل	المنصب	الجهة	الاسم
+966 138299405	مدير إدارة الالتزام	شركة ولاء للتأمين التعاوني	بندر بن حمد السماعيل
+966 112256090	مدير المصرفية الاستثمارية	مستشار مالي – الجزيرة كابيتال	عاصم ممتاز
+966 112256284	مشارك - المصرفية الاستثمارية	مستشار مالي – الجزيرة كابيتال	عبدالله عثمان العبدالجبار

"لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا الإفصاح، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقه أو كتماله، وتخليان نفسيهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإفصاح أو عن الاعتماد على أي جزء منه، كما يحمل المصدر المسؤولية كاملة عن دقة المعلومات الواردة في الإفصاح، ويؤكد بأنه بعد اتخاذه لإجراءات اللازمة للتحري، وبناءً على ما لديه من معلومات وحقائق – لا يعلم بوجود أي معلومات أو حقائق قد يتسبب إغفالها في جعل هذا الإفصاح مضللاً أو ناقصاً أو غير دقيق."